



# الملف الإعلامي اليومي يوم الثلاثاء

الموافق 13 يونيو  
2017 م

## بوعلي: الخميس أول اجتماع تشاوري مع الحكومة عن الميزانية



عبد الرحمن بوعلي

حوراء عبدالله:

قال رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب عبدالرحمن بوعلي إن مجلس النواب سيتسلم مشروع الموازنة العامة للدولة صباح اليوم، وأن اللجنة المالية النيابية و«مالية الشورى» ستعقد أول اجتماعاتها التشاورية مع الحكومة يوم الخميس المقبل وذلك للتشاور بخصوص الميزانية.

بعدم المساس بمكتسبات المواطنين في الميزانية العامة. وشدد بوعلي على أن توجيهات القيادة الرشيدة في عدم مساس مكتسبات المواطنين جاءت لترجم حرصها الكبير على مصالح المواطنين.

## المسقطي: مستعدون لمناقشة الميزانية والمصاحبة الوطنية أولويتنا



خالد المسقطي

أكد خالد حسين المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى أهمية التعامل مع مشروع الميزانية العامة للدولة للعامين 2017-2018 بمهنية عالية، وإبعادها عن أي تجاذبات في المرحلة المقبلة، مع التركيز على مناقشتها بأسلوب علمي يضمن إنجازها في أسرع وقت ممكن، خاصة في ظل تأخرها لهذه الفترة، وهو ما يحتم سير العمل في كافة القطاعات بالمستوى المطلوب ووفقاً لبرنامج عمل الحكومة.

من صحة وتعليم وإسكان، وبتنفيذ المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية ضمن الميزانية، مع التركيز على مستوى الدين العام وخطة الحكومة للتعامل معه خلال الفترة القادمة، مؤكداً أن اللجنة ستكون في وضع انعقاد دائم خلال الفترة القادمة، وستعمل على تكثيف اجتماعاتها لإنجاز تقريرها وفقاً للأطر التي حددها الدستور.

ولفت رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى إلى أن اللجنة سبق وأن أجرت جملة من الاجتماعات لبحث الاستعدادات لمشروع الميزانية العامة للدولة، وأعدت أولويات عملها لمناقشتها، والتي يأتي على رأسها مراعاة المصلحة الوطنية العليا، وتوفير الدعم لمستحقيه واستمرار المؤنات الاجتماعية للفئات الأساسية «قدر الإمكان»، فضلاً عن الاعتمادات المخصصة للخدمات المقدمة للمواطنين

مهني، شامل وجامع، يصل إلى التوصيات والملاحظات والقرارات بشكل علمي مدروس، وفق مساندة قانونية وإعلامية وإدارية، مع الاستعانة بمن تراه اللجنة المالية من خبرات اقتصادية ومالية في هذا الجانب.

كما من المقرر أن تعمل فرق العمل على إعداد خطة عمل كل حسب تخصصه حول الميزانية العامة للدولة، إيماناً من المجلس بضرورة مواكبة تطلعات المواطنين للمواضيع العامة التي تتم مناقشتها في المجلس وتعزيز المشاركة المجتمعية وتنمية الوعي البرلماني والثقافة النيابية وإسهام المواطنين في التشريع وصنع القرار.

انطلاقاً من حرص المجلس على مناقشة ودراسة الميزانية العامة للدولة بشكل متكامل؛ ورغبة في تطوير الأداء البرلماني من أجل ممارسة تشريعية ورقابية متميزة، وتفعيلاً للصلاحيات الواسعة للمجلس النيابي، أصدر رئيس مجلس النواب أحمد بن إبراهيم الملا قراراً بتشكيل فريق عمل قانوني، وفريق عمل مالي واقتصادي وفريق عمل اداري وفريق عمل إعلامي بالأمانة العامة لمجلس النواب.

ومن المزمع ان تعمل فرق العمل على تقديم كافة وسائل الدعم والخدمات إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المعنية بدراسة الميزانية العامة للدولة، وذلك بهدف إعداد تقرير نيابي



أحمد الملا

## النقابة تطالب بتطبيق توجيهات رئيس الوزراء.. الحايكي:

## «العمل» تحيل ملف «ميركوري ميدل است» للنيابة

حسين العابد:



العمال خلال وقتهم الاحتجاجية أمام مبنى الشركة أمس

يمرون به من ضائقة معيشية وظروف حياتية صعبة جراء عدم تحصلهم على أجورهم منذ ديسمبر الماضي. وأشار إلى أن توجيهات صاحب السمو رئيس الوزراء فيما يخص موضوع استحصال ودفعة أجور العمال المستحقة منذ أكثر من 6 أشهر.

وأشاد في تصريح له بالتوجيه السامي لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة للمسؤولين في وزارة العمل بالسعي لدفع مستحقات وأجور العمال، وطالب المسؤولين في وزارة العمل أن يكون العاملون في شركة ميركوري من ضمن ممن يشملهم هذا التوجيه، وذلك لما يعانيه عمال الشركة وما

وقال رئيس نقابة عمال شركة ميركوري ميدل است يوسف إبراهيم المسؤولين في وزارة العمل لتنفيذ توجيهات صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء فيما يخص موضوع استحصال ودفعة أجور العمال المستحقة منذ أكثر من 6 أشهر.

وأشاد في تصريح له بالتوجيه السامي لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة للمسؤولين في وزارة العمل بالسعي لدفع مستحقات وأجور العمال، وطالب المسؤولين في وزارة العمل أن يكون العاملون في شركة ميركوري من ضمن ممن يشملهم هذا التوجيه، وذلك لما يعانيه عمال الشركة وما

كشف مدير إدارة التفقيش والنقابات العمالية بوزارة العمل أحمد الحايكي عن رفع ملف تأخر أجور العاملين في شركة «ميركوري ميدل است» للنيابة العامة، وذلك نتيجة لامتناع إدارة الشركة عن دفع رواتب العمال منذ 6 أشهر مضت.

وذكر الحايكي لـ«الأيام» أن اتخاذ وزارة العمل لإجراء إحالة ملف عمال الشركة للمحاكم العمالية، بعد أن استنفذت الوزارة كل المحاولات لحصول توافق ودي بين الطرفين، ومعالجة الموضوع على طاولة الحوار، حيث اجتمعت الوزارة بإدارة الشركة لأكثر من مرة، غير أن المسؤولين يعدون ولا ترجمة لتلك الوعود على أرض الواقع.

ولفت إلى أن العمال من جانب آخر ينتظرون إلى حد تتعد فيه الأمور، حيث يلجؤون للوزارة بعد أن تمر فترة طويلة من دون أجور نظراً لوعود تلقوها من إدارة الشركة بدفع مستحقاتهم، مؤكداً أن معالجة المشكلة في بداياتها أسهل بكثير مما يكون عليه الأمر لاحقاً، وعلى صعيد متصل، واصل عمال شركة ميركوري ميدل است وفتاتهم الاحتجاجية أمام مبنى الشركة أمس (الإثنين)، للتعبير عن استيائهم جراء الاستمرار في تأخر رواتبهم، خصوصاً بعد دخول الشهر السادس من دون أن يحصلوا على أي أجر إزاء عملهم.

## 52% من عقارات الهيئة تراجعت قيمتها السوقية.. رئيس لجنة التحقيق في الصناديق التقاعدية:

# الحكومة متأخرة في تسديد 111 مليون دينار عن بعض المزايا التقاعدية

## صندوق تقاعد النواب والشوريين والبلديين من أكثر الصناديق عرضة للخطر

## اللجنة سألت وزير المالية عن خلو مجلس «التأمين الاجتماعي» من ممثلي «القطاع الأهلي»

سماء عبدالجليل:



اجتماع لجنة التحقيق في صناديق التقاعد مع وزير المالية

قال الدكتور مجيد العصفور رئيس لجنة التحقيق البرلمانية حول صناديق التقاعد التي تدار من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن 52% من العقارات المملوكة لهيئة التأمينات الاجتماعية والتي تدار من قبل شركة ممتلكات قد شهدت تراجع في قيمتها السوقية خلال السنوات الماضية، لافتاً إلى أن شركة «ممتلكات» تزعت بأن سبب التراجع يعود عدم ثبات السوق العقاري، وهو الأمر الذي لا زالت تبحث فيه لجنة التحقيق.

وأشار العصفور إلى أن اللجنة قامت بمراجعة كل العقارات الموجودة لدى الهيئة والتي تدار من قبل «ممتلكات» حيث تفاجأت حين اكتشفت أن قيمتها السوقية وبدلاً من أن ترتفع فإنها تراجعت، وذلك على الرغم من أن هناك ارتفاعاً للعقار في المجل.

وقال: «طرحنا السؤال على شركة ممتلكات وخصوصاً فيما يتعلق بمجموعة العقارات الموجودة في رفاع فيوز والتي تراجعت قيمتها السوقية، وقد أكدت ممتلكات أن هذا يعود لعدم ثبات سوق العقار فهو يرتفع وينخفض بشكل طبيعي».

وتابع العصفور «لا يمكن الاعتماد على كلام ممتلكات حول ارتفاع وانخفاض سوق العقار؛ ولذلك فإن اللجنة مستمرة في البحث

كبيرة في الهيئة ويرقد الصناديق بمبالغ كبيرة والآن فقط التأمين على الإصابات».

وأوضح العصفور، أن الأعضاء طرحوا عدة أسئلة تتعلق بمحاو عمل اللجنة على وزير المالية. وتركزت الأسئلة حول خلو تشكيل المجلس الحالي من الاعضاء الممثلين للقطاع الأهلي وهو ما يعد مخالفاً للقانون الذي ينص على تشكيل المجلس من خمسة عشر عضواً، واقتصره على اثني عشر عضواً فقط، إضافة إلى قانونية استمرار المجلس رغم انتهاء الفترة القانونية الأساسية.

كما استفسرت اللجنة عن مدى تطابق الأوصاف الوظيفية للعاملين بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مع المناصب التي يشغلها كل موظف، بالإضافة إلى التساؤل حول المؤهلات الأكاديمية والعلمية والخبرة العملية لكل منهم، كذلك دار نقاش حول رد الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بشأن تزويد اللجنة بالأوصاف الوظيفية للعاملين بشركتي أصول وألاك ومدى مطابقتها والمناصب التي يشغلها كل موظف.

وأضاف العصفور أن النواب استفسروا من الوزير حول المسببات القانونية للقروض التي قدمتها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، مشيراً إلى أن الوزير أجاب عن جميع الاستفسارات والأسئلة التي طرحها أصحاب السعادة في الاجتماع.

وتابع العصفور «غطينا المحاور الخمسة في مسألة التحقيق ولازلنا في طور تحليل المعطيات وربما نحتاج إلى اجتماعين فقط مع الهيئة، ولكننا نحتاج إلى الاجتماع مع الحكومة لإعطائنا مبررات التخلف عن دفع التزاماتها اتجاه الهيئة، وقد طلبنا التمديد إلى دور الإنعقاد المقبل، فنحن شبهه استكملنا اللقاءات مع الهيئة التأمين الاجتماعي، ونحن في طور الدراسة وسنعرض ذلك على المختصين».

وتابع العصفور «غطينا المحاور الخمسة في مسألة التحقيق ولازلنا في طور تحليل المعطيات وربما نحتاج إلى اجتماعين فقط مع الهيئة، ولكننا نحتاج إلى الاجتماع مع الحكومة لإعطائنا مبررات التخلف عن دفع التزاماتها اتجاه الهيئة، وقد طلبنا التمديد إلى دور الإنعقاد المقبل، فنحن شبهه استكملنا اللقاءات مع الهيئة التأمين الاجتماعي، ونحن في طور الدراسة وسنعرض ذلك على المختصين».

### لقاء وزير المالية

في ذات السياق؛ صرح النائب د. مجيد العصفور بأن اللجنة عقدت اجتماعها التاسع عشر يوم الأحد وذلك برئاسة وبحضور النواب أعضاء اللجنة، مؤكداً أن اللجنة ناقشت أهم محاور عملها، وذلك بحضور وزير المالية الشيخ احمد بن محمد آل خليفة، ووكيل وزارة المالية عارف صالح خميس،

وبين العصفور أن الحكومة متأخرة في تسديد التزاماتها تجاه الصناديق التقاعدية بما يفوق المئة مليون دينار؛ وهذا يؤثر على الهيئة وعلى طريقة عملها وعلى سيولتها، مشيراً إلى أن الحكومة لم تلتزم بتسديد التكاليف المتعلقة ببعض المزايا التأمينية، وقد وصل المبلغ إلى 111 مليون دينار لم تسد للهيئة حتى الآن.

وذكر أن أسباب عدم وجود سيولة مالية لدى الهيئة ترجع إلى عدم التزام الحكومة بدفع تأمين الإصابات للاجانب، وقال «نحن نريد أن نعلم خطة الهيئة لتسديد هذه المبالغ وكان ردهم» اننا خاطبنا الحكومة وهي تسدد تسديداً فعلياً وليس اكتروارياً وهذا ما سبب العجز الاكترواري.

وأضاف «أن هناك اسباباً أخرى لعدم توافر السيولة في السابق كان هناك تأمين على الاجانب وهذا كان له عائد كبير وسيوله

وتريد مراجعة طريقة اختيارهم للعقار وما اذا كان الاختيار بطرق مدروسة وعلى اساس تخطيط سليم ودراسات جدوى أم هو اختيار عن طريق الحظ أو في ظل غياب الدراسات والتخطيط السليم، كما نود معرفة هل ان انخفاض الأسعار كان مؤقتاً ام لا وهل يرجع ذلك الى سوء التخطيط والإدارة؟».

وأوضح العصفور ان عدم توفر السيولة لدى هيئة التأمينات الاجتماعية يعود لعدة أسباب منها تخلف الحكومة عن تسديد المستحقات التي عليها تجاه الهيئة وعدم تسديد جميع التزاماتها، وقال «على سبيل المثال صندوق النواب والشوريين والبلديين فإن الحكومة لا تقوم بالتسديد لهذا الصندوق بشكل اكترواري وانما بشكل فعلي، وهذا اكبر خطر يهدد الشورى والنواب والبلديين، ففي اي وقت يمكن ان يتوقف هذا الصندوق، وهو من أكثر الصناديق المعرضة لخطر التوقف».

## المعرفي يقترح منح قروض للبحريين للدراسة الجامعية

### إعفاء كلي وجزئي للمتفوقين والتسديد بعد التوظيف

حسن الستري

مزيد من الدراسة والتحفيز للحاصلين على مرتبة الامتياز مع مرتبة الشرف والحاصلين على الامتياز  
وأوضح المعرفي أن الجهة المسؤولة عن توفير هذا القرض الميسر ستكون صندوق ضد التعطل، وتشكيل هيئة مشتركة بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهيئة التأمين الاجتماعي، بإشراف وزير العمل والشؤون الاجتماعية



محمد المعرفي

وشدد المعرفي على أن وضع خطط استراتيجية تفصيلية ومتقنة من السلطة التنفيذية لربط التعليم العالي مع متطلبات السوق شيء هام للمرحلة المقبلة، وإعداد الإحصائيات الدقيقة من بيوت الخبرة المختصة لتقديم توصياتها للمضي قدماً في موضوع مكافحة البطالة.

من أن تشكل عائقاً في سبيل تحصيل المواطن البحريني في التعليم الجامعي وخطوة حيوية نحو جعله حقاً مكتسباً في المستقبل، كما إنه سييسج على

أكد النائب محمد المعرفي تقدمه بمقترح بقانون منح قروض ميسرة من صندوق التعطل وبدون فوائد، لإكمال دراستهم الجامعية، كما يتضمن أن يحصل المتفوقون من الشباب الذين حصلوا على معدل تراكمي فوق 3.75٪ على منحة كاملة وإعفاء من القرض، ومن يتحصل على معدل تراكمي ما بين 3.49 و3.74٪ يتحصل على ما إعفاء من السداد يبلغ 50٪، أما الشريحة الثالثة فتبدأ من الطلبة الحاصلين على معدل تراكمي بين 3٪ ونسبة 3.49٪ يحصل على إعفاء 25٪، ويتم التسديد بعد التوظيف.

وذكر في تصريح لـ«الوطن» أن من شأن ذلك أن يسهل على جميع الشباب فرصة التعليم العالي بدون أي عقبات مالية وإزالة الظرف المادي الصعب والظروف الاقتصادية لبعض الأفراد

## الماجد: مبالغ ضخمة لصناديق التقاعد في ذمة الحكومة

حسن الستري



ماجد الماجد

ولكن بمواصفات يكون لها مردود إيجابي على الصندوق، خاصة في ظل الرسوم التي تؤخذ على الشركات.

وأضاف: أن السير الذاتية للموظفين في هيئة التأمينات والتقاعد مخفية حتى الآن ولا يطلعون عليها أحداً، فالموظفون يفترض إما أنهم في الاشتراكات أو الاستثمار.. طلبنا السير الذاتية للمسؤولين، واحتجوا بهيئة الإفتاء وهيئة الإفتاء تدرعت بأنها خصوصيات إذا كان بها أسماء».

وأوضح لـ«الوطن»، أن الاستثمار المالي لم يعد جدوله حسب الأرباح التي يجب أن يكون عليها الوضع الحالي، مع وضعه بأرباح 1٪ سنوياً.

أكد عضو لجنة التحقيق حول صناديق التقاعد التي تدار من الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي الشيخ ماجد الماجد وجود مبالغ مالية ضخمة لصناديق التقاعد في ذمة الحكومة.

وقال إن هناك مطالبات مالية على الحكومة لصندوق التقاعد، وهي مبالغ متراكمة، بعض الجهات الوزارية لإصابات عمل غير مسددة، لو سدلت في حينها وتم استثمارها لربما لم يحصل العجز الإكتواري الذي طالما تدرعت به الحكومة لرفض تحسين مزايا المتقاعدين، التأخر في تسديد هذه المبالغ أوجد مشاكل في الصناديق، ونحن نحذر من اللجوء إلى المعالجات القاسية لمعالجة هذه الصناديق، لماذا ألغى تأمين الأجانب، ينبغي إعادته

## «خدمات الشورى» تدرس رفع الحد الأدنى لمعاشات التقاعد



بحثت لجنة الخدمات بمجلس الشورى الاثنين، مشروع قانون بشأن رفع الحد الأدنى لمعاشات الخاضعين لأحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم «11» لسنة 1976. ومشروع قانون بشأن رفع الحد الأدنى لمعاشات الخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم «24» لسنة 1976 ومشروع قانون بشأن رفع الحد الأدنى لمعاشات الخاضعين لأحكام قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة.

واستعرضت اللجنة، برئاسة د. جهاد الفاضل، مواد مشروع القانون، بحضور ممثلي الجهات المعنية التي أبدت رأيها

بشأن ما انتهى إليه مجلس النواب في قراره، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، إضافة إلى تضاعف مميزات التقاعد عدة مرات وتأثيرها على صناديق التقاعد ووضعها

المالي. وقررت اللجنة إعداد مسودة تقريرها والإطلاع عليها في اجتماعها المقبل، تمهيداً لرفع التقرير إلى هيئة مكتب المجلس لإدراجها على جدول الأعمال.

## «مرأة الشورى» تبحث تشدد العقوبة على جريمة الاغتصاب



بحثت لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس الشورى خلال اجتماعها برئاسة رئيسة اللجنة هالة رمزي، التقدم بمقترحات بقانون تتناول تعديل 6 مواد ضمن قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1976م، تتناول أحكام «الاغتصاب» ومواقعة القاصرين ضمن مناقشتها لتوصيات للقاء التشاوري المشترك بين المجلس الأعلى للمرأة والسلطة التشريعية.

وطلعت اللجنة ضمن مناقشتها مواد قانون العقوبات للممرينات القانونية لتعديل العقوبات ضمن القانون، فيما قررت مواصلة النظر في توصيات للقاء

الأعلى للمرأة للدفع بقضايا المرأة وتمكينها في المجالات كافة، وبما يعزز دورها في المجتمع للمساهمة في عملية التنمية وفقاً لحقوقها التي نص عليها الدستور وميثاق العمل الوطني، والتي تؤكد على مبدأ المواطنة وتكافؤ الفرص دون تمييز.

## الملا: 4 فرق لمساندة «مالية» النواب» في تقرير الميزانية



أحمد الملا

أصدر رئيس مجلس النواب أحمد الملا قراراً بتشكيل فريق عمل قانوني، وفريق عمل مالي واقتصادي وفريق عمل إداري وفريق عمل إعلامي بالأمانة العامة لمجلس النواب، وذلك انطلاقاً من حرص المجلس على مناقشة ودراسة الميزانية العامة للدولة بشكل متكامل ورغبة في تطوير الأداء البرلماني من أجل ممارسة تشريعية ورقابية متميزة، وتفعيلاً للصلاحيات الواسعة للمجلس

النيابي. وستعمل فرق العمل على تقديم كافة وسائل الدعم والخدمات إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المعنية بدراسة الميزانية العامة للدولة، بهدف إعداد تقرير نيابي مهني، شامل وجامع، يصل إلى التوصيات والملاحظات والقرارات بشكل علمي مدروس، وفق مساندة قانونية وإعلامية وإدارية، مع الاستعانة بمن تراه اللجنة المالية من خبرات اقتصادية ومالية في هذا الجانب.

ومن المقرر أن تعمل فرق العمل على إعداد خطة عمل كل بحسب تخصصه حول الميزانية العامة للدولة، إيماناً من المجلس بضرورة مواكبة تطورات المواطنين للمواضيع العامة التي يتم مناقشتها في المجلس وتعزيز المشاركة المجتمعية وتنمية الوعي البرلماني والثقافة النيابية وإسهام المواطنين في التشريع وصنع القرار.

## القصير: دعوة «المفوضية» لزيارة البحرين دليل قوة



ناصر القصير

أكد النائب ناصر القصير أن دعوة البحرين المفوضية السامية لحقوق الإنسان لزيارة البلاد «دليل قوة وشجاعة وشفافية في العمل الحقوقي البحريني»، داعياً المفوضية السامية إلى «تلبية الدعوة بكل أمانة ومسؤولية تتوافق مع أعمال ودور ومسؤولية المفوضية السامية لحقوق الإنسان، واحترام سيادة واستقلالية البحرين».

وكان رئيس مجلس النواب أحمد الملا وجه في مارس

الماضي دعوة إلى المفوض السامي للأمم المتحدة الأمير زيد بن رعد الحسين، لزيارة البحرين، والإطلاع على ما تم إنجازه من مبادرات حضارية وخطوات رائدة في المجال الحقوقي.

وقال القصير إن دعوة رئيس مجلس النواب «جاءت انطلاقاً من اهتمامنا المشترك في دعم وتطوير منظومة حقوق الإنسان، وحرصاً من مجلس النواب على التواصل مع كافة المنظمات والمؤسسات الدولية والبرلمانية». وأضاف القصير «لدينا الكثير من الإنجازات والمبادرات والحقائق التي يجب أن تطلع عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لبناء مواقف موضوعية سليمة»، موضحاً أن «الدعوة البرلمانية التي رحبت بها المفوضية السامية جرى تأكيدها من خلال ما قدمه مساعد وزير الخارجية مؤخراً، بهدف رفع مستوى التعاون في عديد من المجالات الحقوقية بما في ذلك برنامج الدعم الفني وبناء القدرات وتبادل الخبرات، وهو دليل على تعاون السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في البحرين للعمل في كل ما يصب في صالح الوطن ومشروعه الإصلاحي».

ولفت القصير إلى أن المجلس النيابي يتطلع لأن يلتقي المفوضية السامية لحقوق الإنسان كي يبين لها الدور التشريعي والرقابي وما تحقق في المؤسسة البرلمانية في المجال الحقوقي.

## محافظة العاصمة تحيي حفل «القرقاعون» في السيف



نظمت محافظة العاصمة وبدعم من بنك البحرين الإسلامي، حفل القرقاعون الذي أقيم في مجمع السيف السبت الماضي، بحضور نائب محافظ محافظة العاصمة حسن المدني.

وشمل الحفل مفاجآت لجميع أفراد الأسرة ضمت برامج ترفيهية ومسابقات وهدايا وعروض تراثية بحضور أعداد كبيرة من المواطنين والمقيمين والزائرين، حيث اكتظت المنصة الرئيسية وجناب المجمع بالمشاركين، حيث تأتي إقامة الاحتفالية ضمن برنامج أمة محمد «صلى الله عليه وسلم» في نسختها السادسة.

ويأتي تنظيم المحافظة لحفل القرقاعون من باب حرصها على إحياء الفعاليات التراثية وتعزيز مكانة الموروث الشعبي في البحرين وإظهار الفن البحريني الأصيل، ولتدعيم الشراكة المجتمعية والتواصل مع الأهالي من مواطنين ومقيمين ورسم البهجة والسرور على وجوه الأطفال والحفاظ على الفلكلور الشعبي البحريني.